



مطالبات بتأجيل «رمضان» لتخفيف معاناة الشعب من جراحة «شعبان»

اقتصاديون: المواطنون يشعرون بخيبة أمل والحكومة تواصل بيع الوهم هناك تركيز وتمركز للمال والسلطة القمعية لاستعباد الشعب اليمني

جليدان: العدوان السعودي استهدف 400 موقع وشبكة للاتصالات

بلغت (76,896,881,828) ريالاً. مؤكداً أن شركة يمن موبايل وصلت الخسائر فيها الى نحو 2,5 مليار ريال، والمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية (37,48) مليار ريال. بالإضافة الى فقدان وزارة الاتصالات 8 أشخاص من خيرة موظفيها بسبب غارات العدوان على مواقع الوزارة وخلال أدانهم أعمالهم وواجبهم الوطني ارتقوا الى جوار رحمة شهداء، الى جانب 5 حالات إصابة بليغة.



ولفت الأخ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الى أن العدوان قد أثر على الارسل وتغطية شبكات الاتصال وتسبب القصف في حدوث خسائر مادية كبيرة وأضرار في البنية التحتية لمحطات وشبكات الاتصال والارسل... مؤكداً أن مؤسسات الوزارة تقوم بجهود كبيرة لإصلاح الأضرار وكابلات ومحطات الارسل الهوائية وتقديم الخدمات لمستخدمي الاتصال.

ودعا وزير الاتصالات وتقنية المعلومات كافة موظفي الدولة والمواطنين الى توجيه جهودهم وإمكاناتهم لمواجهة العدوان الفاشم الذي يستهدف كل مقومات الحياة في البلاد ويرتكب في عدوانه أشنع الجرائم بحق البشرية.

وأكد الوزير جليدان أنه رغم العدوان والحصار إلا أن الوزارة بكل قطاعاتها استطاعت الحفاظ على 25% من الخدمات التي تقدمها وعملت على تحسين 25% من الخدمات.. وقال: تضاعفت طلبات خدمات الاتصالات وهذا أدى الى زيادة العبء مما يتطلب منا مواجهة ذلك في تطوير قطاعات المؤسسات حيث لم يتم تطوير هذا القطاع منذ أربع سنوات تقريباً.

قال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، جليدان محمود جليدان، إن تحالف العدوان السعودي استهدف ودمر بشكل مباشر ومتعمد ومنهج أكثر من 400 موقع وشبكة اتصالات منها 333 محطة إرسال هوائية خاصة بالتغطية لهواتف النقال التابعة لشركة يمن موبايل والشركات الأخرى الخاصة والحكومية وذلك خلال عامين من العدوان والذي لا يزال مستمراً على بلادنا.

وأوضح الوزير جليدان أن الخسائر المادية التقديرية التي تم حصرها والتي لحقت بقطاع الاتصالات والبريد والتوفير البريدي حتى نهاية العام الماضي 2016م قد

مشيرين الى أن الجراحة السعوية الأخيرة تدرج ضمن سياسة التجميع الكارثية التي تستهدف تزيح وإذلال الشعب وتكريز وتمركز الاموال والسلطة وأدوات القمع بأيدي جماعات حاكمة ومستبدة وتستغل العدوان والحصار والاقتتال الداخلي لنهب ثروات البلاد وحقوق أبناء الشعب.

الى ذلك طالب المواطنون المجلس السياسي وحكومة الانتفاخ اتخاذ قرار بتأجيل شهر رمضان المبارك حتى يزيح الله معاناتهم التي تفاقمت في شعبان رحمة بالسواد الأعظم من أبناء الشعب اليمني المظلوم الذي لم يعد يجد ما يقفاته وبات معظم الأباء والأمهات يتمنون أن يرسل الله اليهم عزرائيل ليقبض أرواحهم ليرتاحوا من هذا الموت اليومي البطيني الذي تفرسه عليهم الحكومة ومرباً من أعين

ابنائهم التي تطارد دمهم على مدار الساعة.. وحمل المواطنون المجلس السياسي والحكومة مسؤولية التردى الفظيخ في معيشة الناس والتي تهدد بتفجر ثورة جياح اذا لم يتم تدارك الأوضاع ووضع حد لسياسة الفساد والنهب للمال العام.

وبهذا الخصوص أعرب اقتصاديون ومواطنون لـ «الميثاق» عن خيبة أملهم إزاء استمرار المجلس السياسي وحكومة الانتفاخ في بيع الوهم للشعب طوال الأشهر الماضية واطلاق الوعود الكاذبة دون استئثار مسئوليتهم عن معاناة الملايين الذين يواجهون مجاعة في طول البلاد وعرضها، في الوقت الذي لا تزال تمارس سياسة إفقار على جماهير الشعب باستمرار وفتح أسعار الأغذية والأدوية والمشتقات النفطية واستئثار أشخاص نافذين على تلك الزيادة السعوية والتي تذهب الى أرصدة خاصة.

مؤكد أن عدم توريده الإيرادات للخزينة العامة حتى اليوم يكشف عن عدم جدية ومصداقية المجلس السياسي والحكومة والذين يتلذذون وابناء الشعب يتجرعون غصص الموت جوعاً أو تفتك بجم الأمراض بسبب سوء سياستهم.

ضغوطات كبيرة يواجهها الأباء والأمهات مع اقتراب شهر رمضان المبارك في ظل استمرار العدوان والحصار وارتفاع جنوني في أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية والمشتقات النفطية، مع عدم إيفاء المجلس السياسي والحكومة الموقرة بعشرات الالتزامات التي قطعوها بصرف المرتبات.

تبدو وجوه الأباء وحزن أعين الأمهات سوء الحال الذي وصل اليه أبناء الشعب اليمني، خصوصاً وأن عدم صرف مرتبات الموظفين لشهر الثامن قد حوّل أبناء الشعب الى فقراء، عدا شريحة قليلة يستأثرون بالأموال والأغذية، مقابل دفع مئات الآلاف من الموظفين الى التسول بعد أن نفذت مدخراتهم ولم يعد هناك من يقرضهم خوفاً من المجهول الأسود.



«الميثاق» تنشر عملاً بحق الرد هيئة مكافحة الفساد تنفي ما نشر وتؤكد أنها لم ترفض تسلم شكوى أو بلاغ حول الفساد

حجزنا في هذه الظروف أموال عدد من الشركات المتهمرة عن الضرائب بمبلغ مائة مليون دولار و52 مليار ريال

العلام نزلتها باستخدامها المؤسسات الدولة كجسر عبور لإيصال رسائلنا أياً كانت الى جهات أو أفراد وفق أهدافها الخاصة. كما أن على وسائل الاعلام عموماً وعلى الصحافة خصوصاً التفريق بين ممارسة الفساد الاعلامي وبين الوظيفة الاصلية للصحافة من رقابة ورقابية من الفساد.

أما عن مطالبة الهيئة باستلام ونشر مالدعوى من وثائق أو بلاغات وشكاوى عن قضايا فساد حسب مطالبة الصحافة، فالقانون يمنع الهيئة من نشر أية قضايا إلا بعد صدور حكم قضائي بات.

ما يؤكد هذا هو أن الهيئة لم يحدث مطلقاً أن رفضت أي شكوى أو بلاغ وصل اليها طالما أن موضوعه مرتبط بالفساد، باعتبار مكافحته هي مهمة الهيئة الرئيسية وأختصاص قانوني اصلي أنشئت الهيئة لاجله.. فهل من المنطق القول إن الهيئة رفضت استلام وثائق فساد، في الوقت الذي فيه الهيئة تكافح بكل طاقاتها مع شر كانها بعدد من القضايا لاستعادة مليارات الريالات وملايين الدولارات الى الخزينة العامة للدولة، وتعمل في ظروف استثنائية بالغة الصعوبة والتعقيد وإمكانات لا تذكر. فخلال شهر أبريل الماضي فقط اتخذت الهيئة عدداً من القرارات المتعلقة بالمنع والرقابة من الفساد بحيز أموال عدد من الشركات المتهمرة عن الضرائب بمبلغ يزيد عن مائة مليون دولار وأثنين وخمسون مليار ريال يمني. وفي ظل هذه الظروف التي يمر بها الوطن ظلت الهيئة تستغل صامدة في أداء دورها مهما بلغ حجم الصعوبات، ولم ولن تغلق الهيئة أبوابها يوماً واحداً كما زعمت الصحافة ومصادر ما المجهولة. وفي هكذا أوقات ليس من المنطق الانجرار وراء أوقاف التظليل التي وصل بها الحال الى استغلال ربحها في تقديراتها - والله أعلم - حسن نية بعض الصحفيين ووسائل اعلامية لنفت سموها عبر تلك الاقلام والوسائل لفتح جهات اعلامية جديدة بغرض اشغال مزيد من المهاترات الاعلامية والسياسية وتصفية حسابات في وقت ليس اوانها، دون ادراك المخاطر المترتبة عنها في شق الصف الوطني في هذه المرحلة التي يمر بها الوطن. وهي مرحلة الاصل فيها هو توحيد كافة الجهود للحفاظ على مؤسسات الدولة والذي يعد هو الصمود الحقيقي في وجه العدوان.

كما سبق وطالما ان الهيئة قد قامت بنشر تلك الكاذب. واستناداً الى المادة (24) من قانون مكافحة الفساد رقم 39 لسنة 2006م، والتي تنص على: «على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها الى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها... الخ»

فإننا نطالب الصحافة بالاتي: -نشر هذا الرد نصاً وفي عدد هذا الاسبوع ووفقاً لحق الرد المكفول قانوناً. -سرعة تقديم الصحيفة ما لديها من أدلة عن رفض الهيئة استلام الوثائق المزعومة. وكذلك تقديم الاف وثيقة التي ادعتها الصحيفة حتى تثبت مصداقيتها لمن فإن الهيئة تطالب رئيس التحرير وفقاً لقانون الصحافة والمطبوعات رقم 25 لسنة 1990م بنشر اعتذار عن المزعوم الكاذب التي نشرتها الصحيفة ضد الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. كما تحفظ الهيئة بحقها القانوني في مقاضاة الصحيفة متى رأت ذلك. إدارة المتابعة الاعلامية

الأوقاف.. و«الصرخة» في المساجد



لـ «الصرخة» في بيوت الله «مناقون» أو دعاوش أو طابور خامس؟! الألاف تركوا الصلاة في المساجد التي يجب التأني بها عن الصراعات الحزبية والسياسية وعدم السماح بتحويل بيوت الله الى حلقات للمتصارعين وراء مصالح دنيوية. إن على وزارة الأوقاف أن تتحمل مسئوليتها وتدرك أن المسجد قد أدى رسالة عظيمة في تاريخنا ووجد الجميع في مختلف المراحل لمواجهة الممارسات التي تستهدف الاسلام والمسلمين.

تزايدت المشاكل في المساجد داخل العاصمة صنعاء اسبوعاً بعد آخر، ولا تكاد تمر جمعة إلا وتفجر خلافات ومشاتات وإطلاق الرصاص بسبب «الصرخة» والتي اذا استمر الحال هكذا دون تدخل وزارة الأوقاف والإرشاد فقد يزداد الوضع احتقاناً وتحدثت مشاكل ليس الجميع بحاجة اليها ولم تلعب البلاد لتحتمل المزيد من الفقرة والتمزق والتصارع.

صمت وزارة الأوقاف إزاء ما يحدث في المساجد يثير الريبة والمخاوف لاسيما وانما في هذه المرحلة بحاجة الى أن تؤدي المساجد رسالتها في توحيد الصف وجمع الكلمة وإشاعة الإخاء والمحبة والتسامح وحشد الطاقات لمواجهة العدوان وإشاعة روح التكافل والتراحم بين الناس لمساعدة الفقراء والمساكين والنازحين والتخفيف من معاناتهم..

غير أن ما يحدث في معظم المساجد بالعاصمة اسبوعياً من ترديد لشعار «الصرخة» يتطلب من وزارة الأوقاف أن توضح لجمهور المصلين موقفها من ذلك وهل تجوز «الصرخة» قبل خطبتي الجمعة أو بعدها.. وهل المعارضون للصلاة لله بدون «الصرخة»؟! لـ «الصرخة» في بيوت الله «مناقون» أو دعاوش أو طابور خامس؟! الألاف تركوا الصلاة في المساجد التي يجب التأني بها عن الصراعات الحزبية والسياسية وعدم السماح بتحويل بيوت الله الى حلقات للمتصارعين وراء مصالح دنيوية. إن على وزارة الأوقاف أن تتحمل مسئوليتها وتدرك أن المسجد قد أدى رسالة عظيمة في تاريخنا ووجد الجميع في مختلف المراحل لمواجهة الممارسات التي تستهدف الاسلام والمسلمين.

حي الزراعة وخفافيش كهرباء العاصمة!!



يخيم الظلام على حي الزراعة بأمانة العاصمة صنعاء منذ نكبة 2011م الى اليوم عدا أيام عادت الكهرباء العمومية قبل أشهر بدون سابق إنذار فاستبشر الجميع خيراً بمسئولي الكهرباء... غير أن المواطنين عادوا للشكوى من جديد، حيث يفيدون أن أحد أصحاب المولدات استشاط غضباً بعودة الكهرباء العمومية ساعات لهذا الحي والذي يعتبره ضمن ملكيته ولا يجوز لمسئولي الكهرباء إيصال التيار لقاطنيه لأنه سيخسر.. ويوضح سكان حي الزراعة أن صاحب المولد الخاص أيضاً لم يوصل لهم التيار ضمن اتفاق مع مسئول الكهرباء العمومية وأنهم يعيشون في ظلم مستمر في ظل عدم تلبية الطاقة الشمسية لاحتياجاتهم. ومع اقتراب شهر رمضان المبارك يناشد سكان حي الزراعة مسئول الكهرباء العاصمة ومنطقة معين تحديداً أن يعاملوا حيهم أسوة ببقية أحياء العاصمة صنعاء، وأن يوقفوا المتاجرة بمعاناتهم وتوزيع التيار الكهربائي لمن يدفع أكثر.. متوعدون بالخروج وقطع الشوارع اذا استمر خفافيش الكهرباء يتلذذون بمعاناتهم.